UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

دراسة

الشمول المالى وثورة التكنولوجيا المالية

الربع الثالث 2018

إعدادالدكتورة / نيفين حسين

خبير اقتصادى

المحتويات مقدمة

- مفهوم الشمول المالى
- أهمية الشمول المالى للتنمية
- الشمول المالي حول العالم
- الشمول المالي في المنطقة العربية
- الشمول المالى فى دول مجلس التعاون الخليجي
- توصيات وآليات لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية
- الخلاصة
- المراجع

الشمول المالى وثورة التكنولوجيا المالية

مقدمة :

اعتمدت العديد من الحكومات سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالى ، ولقد بدأت هذه الجهود فى ان تؤتى ثمارها ، حيث اظهرت بيانات البنك الدولى ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات نحو 69% على مستوى العالم فى 2017 ، وهذا يعنى ان 515 مليون بالغ تمكنوا من الاستفادة من الادوات المالية.

ويمكن أن تساعد الخدمات المالية فى دفع عجلة التنمية من خلال تسهيل وتحفيز الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وأنشطة الأعمال. كما أنها تسهل إدارة الأزمات المالية الطارئة.

ويفتقر العديد حول العالم إلى الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. وبدلاً من ذلك يعتمدون على الاموال النقدية التى يمكن أن تكون غير آمنة وصعبة فى إدارتها.

ولهذا، فان تعزيز الشمول ، أي إتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها يعد من الأولوليات الرئيسية.

مفهوم الشمول المالى

يقصد بالشمول المالى وفقًا للبنك الدولى "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من كافة فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية ،بما فى ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل ، والتأمين ، والتمويل والائتمان ،وابتكار ادوات مالية اكثر ملائمة وبأسعار تنافسية .

وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم ، بغرض تفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التى لا تخضع لجهات الرقابة والاشراف ، وتعتمد فى غالب الأحيان "أسعار مرتفعة".

ويتم قياس الشمول المالى ، من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التى تمثل العرض من جهة وقياس مدى إستخدامها وإستغلالها من جهة أخرى المتمثاة فى جانب الطلب ، وبالتالى فان الشمول المالى يهدف إلى لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية من خلال تطوير جانبى العرض والطلب.

أهمية الشمول المالى للتنمية

يتمثل مفهوم الشمول المالي في تمكين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتكاليف المقبولة ومنحها الأهمية والأولوية المناسبين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال.

ولذلك فإن اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي وتشجيع الادخار.

تكمن أهمية التمكين والشمول المالي كمحور مهم في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها فى تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل .

وهناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالى ، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة،وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية.

الشمول المالي حول العالم

أظهرت العديد من الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول،والتى تسمح للمستخدمين بحفظ الاموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول يمكن ان تساعد فى تحسين إمكانات كسب الدخل.

ففى كينيا: حققت إتاحة الحصول على هذه الخدمات منافع كبيرة-لاسيما للنساء. فقد مكن ذلك الأسر التى تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 185 ألف أمرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة،وساعد فى تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر بواقع 22% .
ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضًا على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين فى الأوقات الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات.

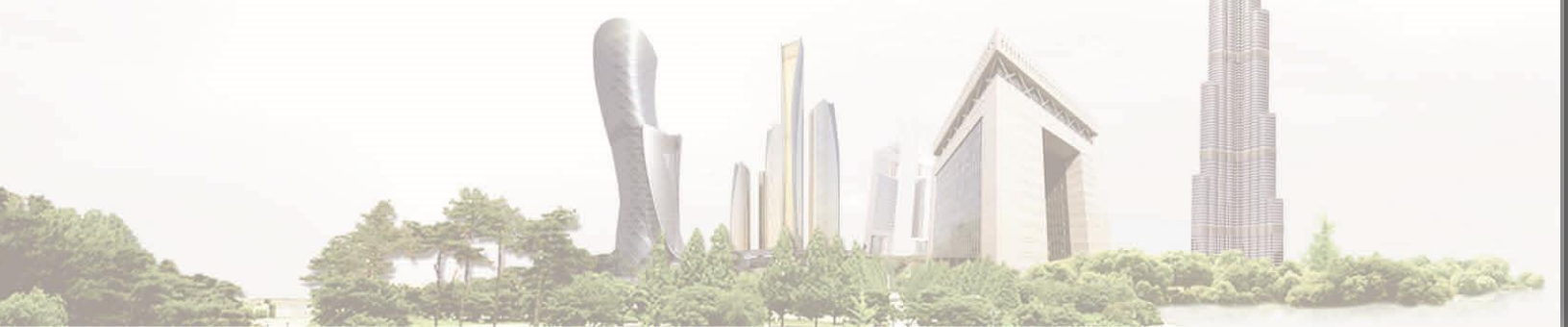

ففي برنامج للإغاثة مدته خمسة أشهر:

فى النيجر، أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الإجتماعية الحكومية عبرالهواتف المحمولة ، بدلاً من دفعها نقداً، إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين، وهي إجمالى مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات.
كما يمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.
فى كينيا ،تم تزويد النساء أصحاب المشاريع المتناهية فى الصغر بحسابات ادخار ، فارتفعت مدخراتهم وارتفعت استثماراتهم فى مشاريعهم بنحو 60%، بينما زاد الانفاق فى الاسر التى تعولها نساء

فى نيبال على الغذاء بنسبة 15% وعلى التعليم بنسبة 20% وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية ، كما زاد انفاق المزارعين فى ملاوى على المعدات الزراعية بنسبة 13% وزادت قيمة محاصيلهم بنسبة 15%.

وبالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة.

فعلى سبيل المثال **فى الهند** ، انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقداً. وفى النيجر، أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة، وليس نقداً إلى تقليص التكلفة المتغير ة لإدارة هذه الإعانات بنسبة20%.

ووفقًا للإحصاءات البنك الدولى فان نحو 3.8 مليار شخص على مستوى العالم يمتلكون حسابات مصرفية في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، بما يعادل 69% من إجمالي عدد السكان البالغين في العالم عام 2017 ، فى حين بلغت هذه النسبة 62% في عام 2014، بينما لم تتجاوز 51% في عام 2011. وخلال الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية.

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أدت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول إلى تعزيز الشمول المالي. ورغم أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية ظلت ثابتة، فإن نسبة من لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول زادت بواقع الضعف تقريباً إلى 21%. ومنذ عام 2014، انتشرت الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول من شرق أفريقيا إلى غرب أفريقيا وما وراءها. وتضم هذه المنطقة جميع البلدان الثمانية التي يستخدم 20% أو أكثر من البالغين فيها هذه

الحسابات فقط: بوركينا فاصو، وكوت ديفوار، وغابون، وكينيا، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي. وتوجد فرص كثيرة متاحة لزيادة ملكية الحسابات، هناك نحو 95 مليون بالغ ليست لديهم حسابات مصرفية في المنطقة يتلقون المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية نقداً، ويقوم قرابة 65 مليونا بالادخار باستخدام وسائل شبه رسمية.

في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: نما استخدام المعاملات المالية الرقمية حتى مع ثبات ملكية الحسابات.يمتلك 71% من البالغين حسابات فى عام 2017، وهي نسبة لم تتغير كثيراً منذ عام 2014. ويستثنى من ذلك إندونيسيا حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات لتصل إلى 49%. كما أن مستوى التفاوت بين الجنسين منخفضة، يتساوى الرجال مع النساء في احتمال امتلاك الحسابات في كمبوديا وإندونيسيا وميانمار وفييتنام.

وقد تسارعت وتيرة إجراء المعاملات المالية الرقمية خاصةً في الصين، حيث زادت نسبة مالكي الحسابات الذين يستخدمون الإنترنت في دفع الفواتير أو الشراء بأكثر من الضعف إلى 57%. ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق زيادة أكبر في استخدام الحسابات، يدفع 405 ملايين من مالكي الحسابات في المنطقة فواتير المرافق نقداً رغم أن 95% منهم يمتلكون هواتف محمولة.

في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بين البالغين من 58% في عام 2014 إلى 65% في عام 2017. وساعدت أنظمة الدفع الحكومية الرقمية للأجور والمعاشات والإعانات الاجتماعية في دفع تلك الزيادة. ومن بين مالكي الحسابات، قام 17% بفتح أول حسابات لهم لتلقي المدفوعات الحكومية. وارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية لتصل إلى 60%. ومن خلال صرف جميع مدفوعات المعاشات العامة رقمياً، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بما يصل إلى 20 مليوناً.

في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: يمكن تحقيق نمو سريع في استخدام التكنولوجيا المالية من خلال توسيع سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية، 55% من البالغين يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالإنترنت، وهي نسبة تزيد عن المتوسط في العالم النامي . ويقوم نحو 20% من البالغين الذين لديهم حسابات باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لإجراء معاملات من خلال الحسابات في الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصةً بين النساء. ووفقًا لاحصاءات 2017 ، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي 20 مليونًا من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك.

في منطقة جنوب آسيا: ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات لتصل إلى 70%.

وقادت **الهند** هذا التقدم، حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات إلى نحو 80% مدفوعةً باعتماد الحكومة سياسة لزيادة الشمول المالي من خلال تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية، مع تحقيق مكاسب كبيرة بين النساء والبالغين الأشد فقراً. وباستثناء الهند، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات في المنطقة ، لكن الرجال استفادوا في الغالب بدرجة أكبر من النساء.

في بنغلاديش: ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بين النساء، فيما زادت بواقع الضعف تقريباً بين الرجال. ومن خلال رقمنة المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بحوالي 40 مليونا على مستوى المنطقة.

الشمول المالي في المنطقة العربية

تبنت معظم الدول العربية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية، كما عملت على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

أن وضع استراتيجية على المستوى العربى تضم كافة الجهود والمتطلبات هو أفضل وسيلة لتحقيق الشمول المالي.

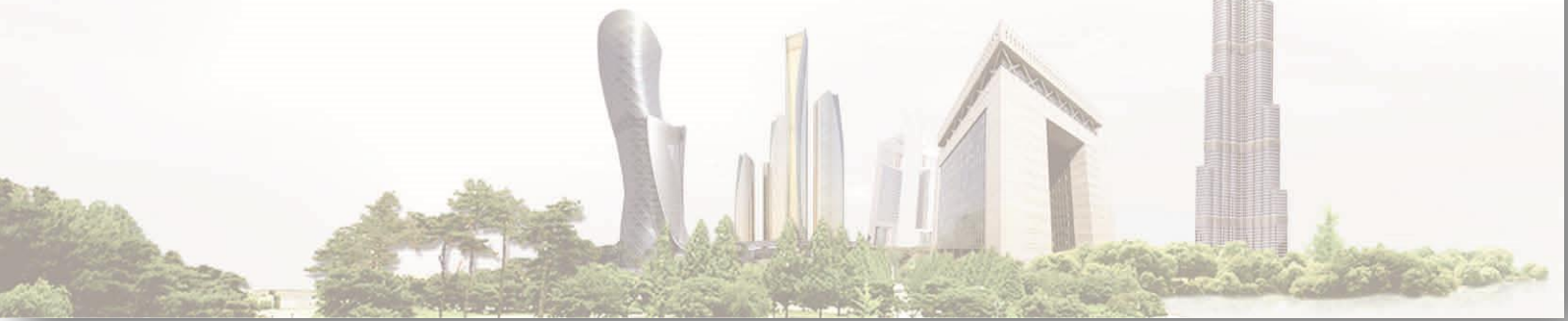

وضمن هذا الإطار، يتطلب بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي خمسة ركائز أساسية **هي :**

1. **دراسة الفجوة بين جانبي العرض** والطلب لتكون نقطة الإنطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي .
2. **توفير بنية مالية تحتية قوية**، من خلال تعزيز الإنتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي .
3. **إتاحة الخدمات والمنتجات المالية** من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة .
4. **حماية المستهلك** بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم، مع توفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم .
5. **تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي** من خلال إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي وتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .

والجدير بالذكر أن تحقيق الشمول المالي على رأس أولويات حكومات الدول العربية ، وذلك لدور الشمول المالي في تعزيز الإستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعكس الاحصاءات الجهود التي بذلتها الدول العربية لتعزيز الوصول للخدمات المالية فيها إذ تشير إلى أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية قد انخفضت في المتوسط من نحو 71 % عام 2014 إلى نحو 63 % عام 2017 ، ومن نحو 78 % إلى 74 % على صعيد النساء ومن 84 % إلى 72 % على صعيد الفئات محدودة الدخل ذلك للفترة نفسها.

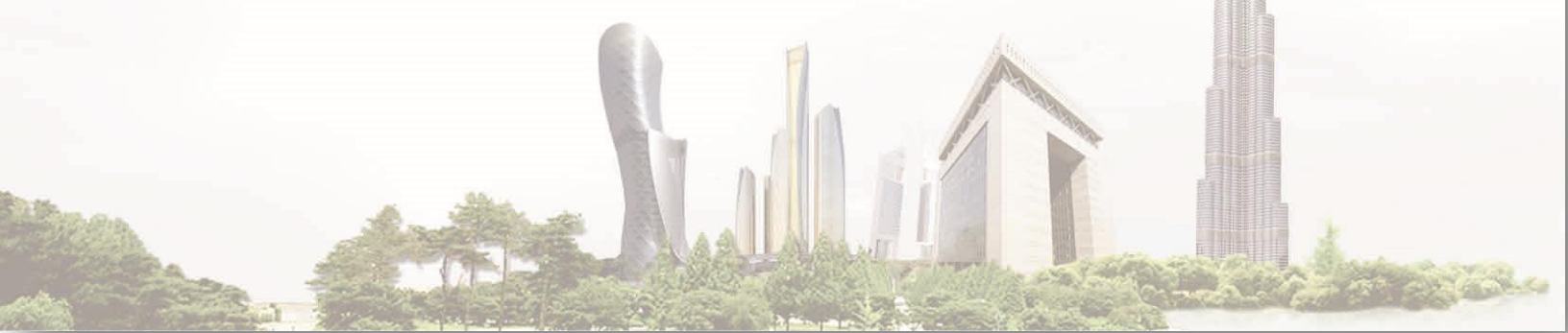

وبالرغم من ذلك فهناك ضرورة لإدماج كل فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي خاصة الشباب والمرأة ورواد الأعمال وذلك من خلال تعزيز وصولهم واستخدامهم للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكاليف والشروط المعقولة وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم ووعيهم بالأمور المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

وللوصول الى الهدف المنشود وتعزيز الشمول المالي فهناك ضرورة لوضع القوانين

والتشريعات التي تهدف الى تعزيز نشر الخدمات المالية والمصرفية وتطوير نظم الدفع والاستعلام الائتماني وتحديد الفجوات والمعوقات في جانبي العرض والطلب.

واتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في نشر الوعي والثقافة المالية لتمكين وتعزيزقدراتالمجتمع.

شكل رقم (1):
نسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية

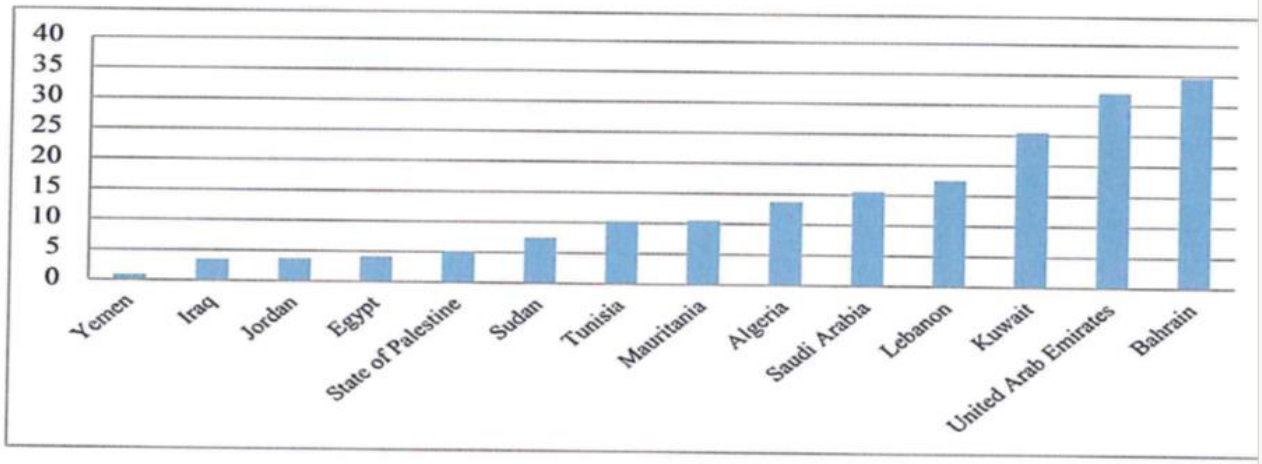

شكل رقم (2):
نسبة البالغين الذين قاموا بادخار في المؤسسات المالية الرسمية

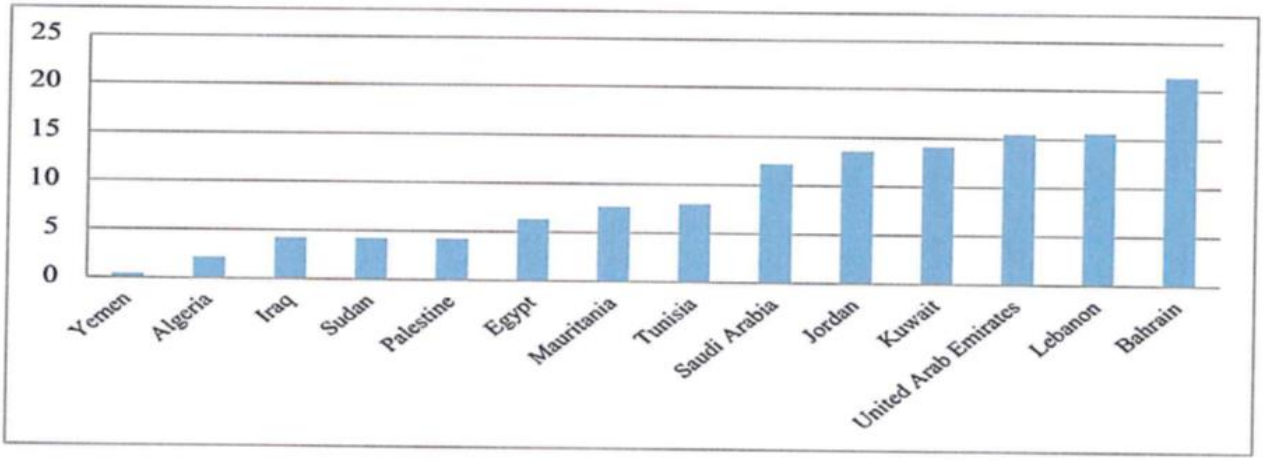

شكل رقم (3):
نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية

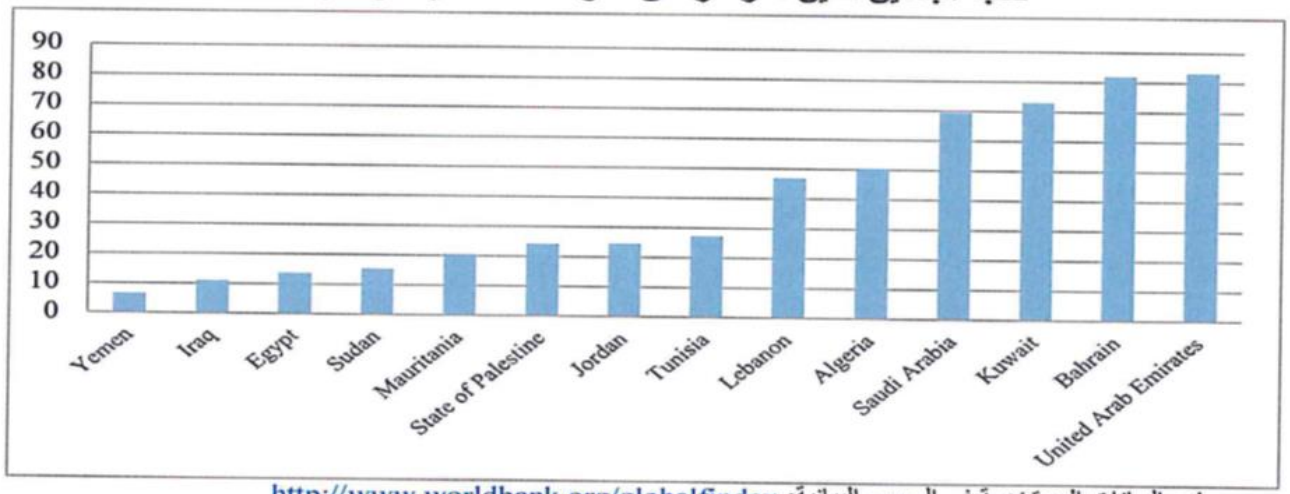

مصادر البيانات المستخدمة في الرسوم البيانية: http://www.worldbank.org/globalfindex

الشمول المالى فى دول مجلس التعاون الخليجي

إن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السباقة عربياً وعالمياً في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بإنتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

فدولة **الإمارات**، على سبيل المثال، كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف. كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف.

كما أصدرت كلاً من **السعودية والإمارات** بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور.

وفي قطر، تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015، والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والإحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الإدخار والإستثمار بطريقة سليمة.

أما **السعودية** ، فلقد شملت إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام سداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي وإستفادتها من الخدمات المصرفية.

وتأتي هذه الإستراتيجية في إطار سعي ساما كمشرع ومنظم للقطاع المالي إلى تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة.

وتأتي **الإمارات** في مقدمة الدول التي تزود المتعاملين بخدمات مصرفية عبر الهواتف الذكية، حيث بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى إجمالي سكان الإمارات نحو 88%. وتصل نسبة الرجال الذين لديهم حسابات

مصرفية في الإمارات إلى إجمالي عدد الرجال في الدولة 93%، بينما تبلغ النسبة 76% في السيدات وذلك وفقًا للاحصاءات البنك الدولى .
ولقد اتخذت الإمارات خطى واسعة تجاه تحسين وتفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي، وابتكار وتحسين التقنية المطلوبة التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية المميزة، كما تعمل على تشجيع المنافسة بين المصارف التى من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للدولة بأسرها حيث ان هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهة الاجتماعية.

توصيات وآليات لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

في ما يلي عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي في المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي ، وإنشاء مكاتب الإستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تلعب دورًا هامًا فى مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية فى المنطقة العربية.
- تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف.
- تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي

الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.
- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي. حيث أن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية مرتفع، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 35% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي خارج القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها على التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة.
- وضع تعريف موحد وآلية موحدة لقياس الشمول المالي تشمل ثلاثة عناصر هي الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، ونوعية المنتجات والخدمات المالية المقدمة.
- التأكيد على أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي شامل للحكومات والمصارف المركزية العربية، من أجل دعم الاستقرار المالي والاجتماعي في المنطقة العربية.
- حث المصارف العربية على توجيه عناية خاصة لتمويل قطاعات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وإعتبار هذا الأمر جزءاً لا يتجزأ من مبادرات الشمول المالي الخاصة بها.

- وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات ومشاريع الشمول المالي، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع، وذلك لضمان نجاحها ووصولها الى القطاعات المستهدفة.
- تطوير إدارات المخاطر في المصارف العربية بما يتوافق مع متطلبات التوسع والانتشار الناجمة عن سياسات الشمول المالي.
- تعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال أجهزة الاتصالات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، لما لذلك من أثر ايجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية الى معاملات مصرفية، وتعظيم المنفعة الاقتصادية منها.
- أهمية التعاون العربى المشترك لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالى ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .
- تعزيز الافصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.
- دعوة اتحاد المصارف العربية لتبنى رؤية استراتيجية طموحة لتحسين الشمول المالى فى المنطقة العربية وذلك من خلال العمل على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية واتحادات البنوك والمعاهد المصرفية لدعم التثقيف المالى وتحسين فرص الوصول للخدمات المالية .
- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال اعداد استراتيجية وطنية تهدف الى تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع ، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .
- دعوة اتحاد المصارف العربية لزيادة جهوده في تشجيع الابتكار والابداع في تصميم منتجات مالية تتوائم مع احتياجات الفئات المستبعدة، وأن تلعب المصارف العربية دوراً أعمق وأشمل في خدمة المجتمعات العربية، وابتكار أدوات وخدمات مالية تواكب احتياجات الفقراء والنساء والشرائح المستبعدة.

- ضرورة وضع سياسات خاصة للاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية لتفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية.
- ضرورة تحديث منظومة أسواق المال بزيادة عمقها الاستثماري، وتوسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستويات الوعي الاستثماري.
- العمل على تحسين بيئة الاعمال، من خلال اجراء اصلاحات تشريعية واقتصادية، تساهم في جذب الاستثمارات المباشرة وتعزيز النمو والتشغيل.

الخلاصة

تعكس بينات الشمول المالى لعام 2017 استمرار التطور فى هذا الشأن ، فما تحقق من تقدم كان مدفوعاً بأنظمة الدفع الرقمى والسياسات الحكومية وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية التى يمكن الوصول اليها من خلال الهواتف المحمولة والانترنت.

وقد ثبتت قدرة التكنولوجيا المالية على توسيع نطاق الحصول على الحسابات واستخدامها بصورة أكثر اقناعاً فى أفريقيا حيث يمتلك نحو 21% من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول فى عام 2017، وهى ضعف النسبة فى عام 2014 وهى النسبة الأعلى من أى منطقة فى العالم . ورغم تركز الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة فى شرق أفريقيا فان بيانات 2017 تظهر ان هذه الخدمات انتشرت فى غرب أفريقيا وخارجه.

وستكون لمواصلة إشراك مؤسسات الأعمال أهمية بالغة لإظلاق الفرص لتوسيع نطاق الشمول المالى. فمازالت هناك شركات تدفع الأجور نقداً الى نحو 230 مليون بالغ على مستوى العالم ، وبالتالى فالتحول الى دفع الأجور الكترونياً يمكن ان يساعد هؤلاء العاملين على الانضمام الى النظام المالى الرسمى. وتتيح الهواتف المحمولة والانترنت أيضاً فرصة قوية لتحقيق تقدماً عالمياً حيث يمتلك مليار بالغ حول العالم من المحرومين من الخدمات المالية بالفعل هواتف محمولة ، ويتاح لنحو 480 مليون امكانية الاتصال بالانترنت.

يجب على القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الانمائية زيادة التركيز على استخدام الحسابات المصرفية على ان لا يكون محصوراً فى الادخار والاقتراض .

المراجع

- احصاءات البنك الدولى-2018
- احصاءات صندوق النقد العربى-2018
- مصرف الامارات العربية المتحدة المركزى-2018
- المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية - صندوق النقد العربى -2017
- مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية -اتحاد المصارف المركزية العربية-2015